**المحاضرة السابعة: الحوكمة المصرفية**

**تمهيد :**

تحتل المنظومة المصرفية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات الوطنية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى ، لذا أصبح لزاما المحافظة على سلامة أداء القطاع المصرفي ، وتعتبر الحوكمة المصرفية أحد المداخل المهمة لضمان ذلك.

**أولا- تعريف الحوكمة:**

توجد تعاريف متعددة للحوكمة المصرفية : نذكر منها مايلي:

- هي الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين.

- مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم.

- الحوكمة المصرفية هي الطريقة التي يدير بها كل من مجلس الإدارة والإدارة العامة العمليات والنشاطات الأخرى وتنعكس أيضا في الطريقة التي تتبعها .

**ثانيا : أهمية الحوكمة المصرفية:**

1- تعتبر الحوكمة المصرفية نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك .

2- تمثل الحوكمة المصرفية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية والعكس إن كانت الحوكمة سيئة حيث يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

3- للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

- إن تطبيق الحوكمة المصرفية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.

- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر ، إضافة إلى كون هذه البنوك مسئولة عن المحافظة على أموال الغير ( المودعين).

- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية ، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك

- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان للتأكد من أن مخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم وان لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد منها.

4- تحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفعالية .

5- إن ممارسة هذه الوظيفة تتطلب توفر آليات لحاكمية المصارف قادرة على تأمين سبل الاستقرار المالي لإدارات المصرف و توفير شبكات الأمان المالية وخطط وسياسات وبرامج لتأمين الودائع.

**- ثالثا: أهداف حوكمة البنوك:**

إن التطبيق السليم للحوكمة في البنوك يساعد هذه الأخيرة في جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تحقيق الأهداف التالية.

- وضع الأنظمة الكفيلة التي تقلل من الفساد وتضارب المصالح وجميع التصرفات الغير مقبولة من خلال خلق ثقافة الحوكمة .

- وضع أنظمة الرقابة والتدقيق والمساءلة على إدارات المصارف وأعضاء مجلس الإدارة .

- وضع أنظمة تضبط المسائلة وتوزيع الحقوق والمسؤوليات .

- تعزيز ثقة أصحاب المصالح و إبراز دورهم وتعزيز الممارسات لمجلس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم بما يخلق قيمة تنافسية للمؤسسة.

**رابعا : محددات الحوكمة المصرفية:**

هناك اتفاق على أن. التطبيق السليم للحوكمة المصرفية يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما:

**- 1- المحددات الداخلية:** وتشمل المحددات الداخلية :

- **حملة** **الأسهم** : يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة ، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف.

**- مجلس الإدارة :** وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة الموقف .

**- الإدارة التنفيذية:** لابد أن تكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة .

- **المراجعين الداخليين:**أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

**-2- المحددات الخارجية:**  وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف:

أ- **الإطار** **القانوني** **والتنظيمي** **والرقابي**: يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمرا هاما وحيويا ، هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي.

**ب- دور العامة:** إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف ، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي:

-  **المودعين:** يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم.

- **شبكة** **الأمان** **وصندوق** **تأمين** **الودائع**: يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان .

- **وسائل** **الإعلام**: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.

- **شركات** **التصنيف** **والتقييم** **الائتماني**: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق .

ج- **نظام** **مالي** **جيد:** يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المصرف على الاستمرار والمنافسة .

 **خامسا: مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي للحوكمة المصرفية:**

**المبدأ الأول: كفاءة أعضاء مجلس الإدارة:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم ولديهم إدراك واضح وكامل لدورهم ، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية ، وأن يكون لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة لإدارة شؤون المصرف.

 **المبدأ الثاني : صياغة ومتابعة تنفيذ الأهداف:** وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف من قبل مجلس الإدارة ومتابعة تنفيذ تلك الأهداف ، والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية ، كما يجب أن تكون معلنة لكل العاملين في المصرف .

- **المبدأ الثالث:منح الصلاحيات والمسؤوليات:**  غن منح الصلاحيات والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة ، والمسائلة والمحاسبة داخل المصرف سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو لجميع العاملين في المصرف وعلى حد سواء.

-  **المبدأ الرابع: نظام فعال للرقابة الداخلية:**  على مجلس الإدارة أن يضمن توفر نظام فعال للرقابة الداخلية في المصرف وإدراك المراقبين لأهمية دورهم.

**- المبدأ الخامس: مراقبة المخاطر:**  مراقبة خاصة للمخاطر في المواقع التي تتضارب فيها المصالح ، بما في ذلك علاقة الموظفين مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا.

**- المبدأ السادس: توافق المكافآت والحوافز مع الأهداف:**أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الأنظمة المصرفية والثقافة العامة للمصرف ومع الإستراتيجيات والأهداف الإستراتيجية للمصرف.

**- المبدأ السابع: الشفافية والإفصاح:** توافرالشفافيةوالإفصاحفيكافةالأعمالوالأنشطةوالتقاريرالصادرةعنها**.**

**- المبدأ الثامن : الالتزام بالقوانين والتعليمات :** تفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعليا للبيئة التشريعية التي تحكم عمل المصرف والالتزام بالقوانين والتعليمات .

 يمكن توضيح هذه المبادئ وفق الشكل التالي:

 الشكل 1: يوضح مبادئ الحوكمة المصرفية وفق **بنك** **التسويات** **الدولية** **BIS**

مبادئ الحوكمة المصرفية وفق B I S

كفاءة أعضاء مجلس الإدارة

الالتزام بالقوانين والتعليمات

صياغة ومتابعة تنفيذ الأهداف

منح الصلاحيات والمسؤوليات

نظام فعال للرقابة الداخلية

مراقبة المخاطر

الشفافية والإفصاح

توافق المكافآت والحوافز مع الأهداف